

دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية

الباحث: عياد باتي

باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول سطات، مختبر البحث في قانون الأعمال

مفتش الشغل من الدرجة الثانية

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ودورها في إرساء أسس ومقومات الدولة الاجتماعية باعتبارها مؤسسة عمومية تضطلع بتنفيذ سياسات الدولة في مجال إنعاش التشغيل والمساهمة في تنظيم سوق الشغل. وينطلق المقال من الأهمية التي يحظى بها التشغيل باعتباره إحدى أهم الآليات الكفيلة بتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، وذلك من خلال عرض وتحليل برامج الوكالة الهادفة إلى الرفع من القابلية للتشغيل وتحسين فرص الإدماج المهني. بالإضافة لمحاولة الوقوف عند البرامج الهادفة لتحقيق التمكين الاقتصادي لبعض الفئات الهشة من خلال تناول الآليات المعتمدة لتشجيع المبادرة وإنشاء المشاريع ومواكبة حاملي الأفكار والمشاريع. ويخلص المقال إلى أن الاستثمار في التكوين والتشغيل الذاتي يشكل مدخلا أساسيا للانتقال من منطق معالجة الفقر والبطالة إلى منطق الوقاية منها بصورة تعزز الاستقلال الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الاجتماعية – القابلية للتشغيل – التمكين الاقتصادي

The Role of the National Agency for the Promotion of Employment and Skills in Building the Foundations of the Social State

Ayad Batti

PhD Researcher, Hassan I University, Settat, Faculty of Legal and Political Sciences, Business Law Research

Laboratory

Second-Grade Labour Inspector

Abstract

This article seeks to shed light on the role of the National Agency for the Promotion of Employment and Skills (ANAPEC) in laying the foundations and establishing the pillars of the social state, as a public institution responsible for implementing state policies in the field of employment promotion and contributing to the regulation of the labour market. The article starts from the importance of employment as one of the key mechanisms for achieving economic independence and social integration, by presenting and analysing the Agency's programmes aimed at enhancing employability and improving opportunities for professional integration. It also examines programmes designed to promote the economic empowerment of certain vulnerable groups, with particular focus on the mechanisms adopted to encourage entrepreneurship, support business creation, and assist individuals with business ideas and projects. The article concludes that investing in training and self-employment constitutes a fundamental pathway for moving from a logic of addressing poverty and unemployment to one of preventing them, thereby strengthening economic independence and promoting social integration.

Keywords: Social State – Employability – Economic Empowerment

مقدمة:

تعرف الساحة الأكاديمية والسياسية، نقاشا مستفيضاً حول الدولة الاجتماعية²⁸⁶⁷، مفهومها وأسسها مقوماتها ورهاناتها، حيث برز منطلق هذا النقاش من خلال الفقرة الأولى من الفصل الأول من دستور²⁰¹¹²⁸⁶⁸، والذي جاء فيه على أن نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية، وهو ما أعلن عنه رئيس الحكومة المغربية وبعض وزرائها غداة الانتخابات التشريعية 8 شتنبر 2021، على أن الدولة الاجتماعية رهان وهاجس يحكم استراتيجية الحكومة، من خلال برنامجها وخططها. كما نظمت ندوات علمية²⁸⁶⁹، وحلقات دراسية²⁸⁷⁰، وسجلات سياسية وإعلامية، تدور بالأساس حول مظاهر وخصوصيات الدولة المغربية ومدى إمكانية وصفها بالاجتماعية.

يجعلنا البحث عن تعريف دقيق وواضح لمفهوم الدولة الاجتماعية نصطدم بعدد من المفاهيم والمصطلحات المتداخلة والمشتبكة بها، فهناك إلى جانب الدولة الاجتماعية من يستخدم دولة الرعاية الاجتماعية، أو دولة الرفاه، أو دولة الرفاهية الاجتماعية، أو الدولة الوطنية الاجتماعية، أو دولة الحماية الاجتماعية.

حيث يشير مفهوم الدولة الاجتماعية إلى عملية تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل ضمان حياة آمنة لجميع المواطنين من خلال توفير الوسائل اللازمة للنمو والتطور بالنسبة للأفراد، مما يفهم منه على أن الدولة الاجتماعية تعني بالدرجة الأولى تدخل الدولة في الاقتصاد، وذلك لتمكين النظام الرأسمالي من الاستمرار ومقاومة المخلفات الاجتماعية للفئات العاملة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية التي تتجلى في توفير ظروف العيش الكريم (الصحة، التعليم، السكن، التغذية...) ومعالجة الفقر والبؤس والفوارق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات²⁸⁷¹.

بالموازاة مع ذلك، تقوم الدولة الاجتماعية على أربع مقومات أساسية، تشمل الجانب السياسي الذي يستند على وجود شروط ديمقراطية وحقوق إنسان بشموليتها، وجانب اقتصادي يجب أن يخول اقتصاداً منتجاً للثروة وقادراً على توزيعها بشكل منصف، ثم جانب مالي وتمويلي يستدعي التوفر على الموارد المالية المستدامة، وأخيراً الجانب المرتبط بطبيعة السياسة الإنفاقية والتي من خلالها يمكن تشخيص أولويات القطاعات الاجتماعية في مسألة الإنفاق.

في خضم هذه المقومات سعت الدولة المغربية لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من خلال تحسين الخدمات العمومية، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل، وإحداث مناصب شغل جديدة، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، إلى جانب تعميم الحماية الاجتماعية، وتأهيل المنظومة الصحية²⁸⁷².

وكما هو معلوم، فإن المؤسسات العمومية تلعب دوراً بارزاً في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولة، وكذا في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمختلف جوانب الحياة اليومية للمواطن، الشيء الذي ينيط

2867 ظهر مفهوم الدولة الاجتماعية في القاموس السياسي خلال القرن 19 في سياق خاص، يعود إلى مؤسس الوحدة الألمانية بسمارك Bismarck. حينما قرر إقامة نظام الحماية الاجتماعية، من أجل تضيق الخناق على الظهور السياسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي كان محظوراً آنذاك.

وقد اقتصر مفهوم الدولة الاجتماعية في البداية على الحماية الاجتماعية، واستمر في التطور ليشمل أربع ركائز أساسية وهي: الحماية الاجتماعية، وتقنين علاقات الشغل الحق في الشغل أو المفاوضة الجماعية). وتجويد الخدمات العمومية والسياسات الاقتصادية (ميزانية نقدية تجارية. دخلية) المدعمة للنشاط الاقتصادي والتشغيل

2868 ظهر شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليوز 2011، جريدة رسمية عدد 5964 مكرر الصادرة في 28 شعبان 1432 الموافق ل 30 يوليوز 2011 ص 3600

2869 إرساء الدولة الاجتماعية: المتطلبات والإكراهات "موضوع ندوة علمية نظمتها وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات احتضنها المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط في دورته الثامنة والعشرين 12 يونيو 2023

2870 رهانات الدولة الاجتماعية في المغرب الراهن، درس افتتاحي لماستر الأداء السياسي والمؤسساتي من اللقاء حسن اوربد بتاريخ 16 دجنبر 2021

2871 عبد الواحد خواصي، الدولة الاجتماعية وإشكالية الربط الاجتماعي في السياق المغربي، مؤلف جماعي تحت عنوان الدولة الاجتماعية في المغرب دلالات المفهوم وتجلياته في البرامج والسياسات العمومية، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، شتنبر 2023 ص 80

2872 عبد الواحد وأمان، بناء الدولة الاجتماعية في سياق مطالب الحركات الاجتماعية، من حركة 20 فبراير إلى حراك الهامش، مؤلف جماعي تحت عنوان الدولة الاجتماعية في المغرب دلالات المفهوم وتجلياته في البرامج والسياسات العمومية، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، شتنبر 2023 ص 112

للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات 2873 عديد المهام 2874 تنزيلا لبرامج حكومية، وتجسيدا لفكرة بناء الدولة الاجتماعية، في شقها المرتبط بالتشغيل وتحقيق إقلاع اقتصادي لبعض الفئات.

وبالعودة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمعروفة اختصارا بـ "Anapec" نجد أن أدوارها الأساسية تتمثل في تعزيز وديناميكية سوق العمل في المغرب من خلال ثلاث رافعات رئيسية تتجسد في الوساطة بين الباحثين عن عمل والمشغلين، وتعزيز العمل الحر من خلال مواكبة رواد الأعمال الشباب، وكذلك تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن عمل، لا سيما من خلال التكوين.

تأسيسا على ما سبق، وفي ظل أهمية الحق في التشغيل 2875 باعتباره من الحقوق المكفولة دستوريا للأفراد والمُعترف بها امميا 2876، وأمام تنامي ظاهرة البطالة في صفوف الشباب. يطرح التساؤل وبشدة حول موقع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في توفير سبل اندماج الشباب المغربي في سوق الشغل وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، تكريسا لأسس الدولة الاجتماعية ومن هذا المنطلق يحق لنا التساؤل حول برامج هذه المؤسسة وأدوارها في تنزيل مقومات الدولة الاجتماعية.

وذلك من خلال محورين:

محور أول: البرامج الهادفة للرفع من القابلية في التشغيل

محور ثان: البرامج الهادفة لتحقيق التمكين الاقتصادي

المحور الأول: البرامج الهادفة للرفع من القابلية في التشغيل

2873 تم إحداث الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بموجب ظهير شريف رقم 1.00.220 الصادر في 2 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 5 يونيو 2000 بتنفيذ القانون رقم 51.99 القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

2874 المادة 3 من القانون رقم 51.99

تتأط بالوكالة مهمة المساهمة في تنظيم وتنفيذ برامج إنعاش التشغيل المؤهل التي تقررها السلطات العامة .
ويعهد إليها لهذه الغاية بالمهام التالية:

- ✓ القيام بالبحث عن عروض العمل لدى المشغلين وجمعها وربط الصلة بين العرض والطلب في مجال العمل؛
 - ✓ استقبال طالبي العمل وإرشادهم وتوجيههم؛
 - ✓ إرشاد وتوجيه المقاولين الشباب في تحقيق مشاريعهم الاقتصادية؛
 - ✓ مساعدة وإرشاد المشغلين في تشخيص حاجاتهم من الكفاءات؛
 - ✓ إعداد برامج التكيف المهني والتكوين لأجل الإدماج في الحياة النشيطة باتصال مع المشغلين ومؤسسات التكوين؛
 - ✓ إبرام اتفاقيات مع الجمعيات المهنية من أجل تنمية التشغيل الذاتي وتشجيع مبادرات الشباب؛
 - ✓ القيام بكل مهمة تكون لها علاقة باختصاصاتها تسندها إليها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة في إطار اتفاقيات؛
 - ✓ تمكين سلطة الوصايا بصفة دورية من الحصول على المعلومات المتعلقة بسير سوق التشغيل والكفاءات؛
 - ✓ إعداد الدلائل الوصفية للأعمال والحرف وتحديثها؛
 - ✓ دراسة عروض التشغيل الصادرة عن البلدان الأجنبية واستكشاف جميع فرص توظيف المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الخارج.
- 2875 جاء في الفصل 31 من الدستور على أنه " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة من الحق في:

الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي
.....

2876 المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة»
المادة 6 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " 1 تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق.
2 يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية "

التشغيل ليس مجرد حاجة مادية تلبي متطلبات العيش الكريم، بل هو نبض الحياة في المجتمعات، وجسر يمتد بين أحلام الأفراد وواقعهم. إنه الأداة التي تمنح الإنسان الشعور بالانتماء والإسهام الفعلي في بناء مجتمعه، وتجعل من جهوده طاقة منتجة تسهم في دفع عجلة التنمية. ومع تعاظم التحديات التي يفرضها عالم اليوم، بما يحمله من تغييرات متسارعة وتطورات تكنولوجية، باتت مسألة التشغيل أكثر من مجرد مسعى فردي إنها قضية مجتمعية تستلزم حلولاً مبتكرة ورؤى بعيدة المدى تجسيدا للدولة الاجتماعية وتكريسا لمرتكزاتها. الشيء الذي معه تبرز أهمية البرامج الهادفة للرفع من قابلية التشغيل كأمل مشرق في مواجهة شبح البطالة وتحديات سوق العمل. هذه البرامج ليست مجرد خطط تقنية، بل هي استثمار في الإنسان، تنحت شخصيته بمهارات جديدة وتعيد تشكيل إمكانياته بما يتماشى مع متطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل. وبهذا تتحول قابلية التشغيل من مجرد مفهوم اقتصادي إلى رؤية أعمق لبناء مجتمع متماسك، ينعم أفرادها بفرص عادلة وإمكانات متجددة.

في هذا السياق ومن أجل الإحاطة المنتظمة بالبرامج المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والتي تهدف من خلالها للرفع من القابلية للتشغيل سنصنف هذه البرامج إلى زميرتين؛ أولى تتعلق ببرامج التشغيل وفتح آفاق الإدماج وثانية مرتبطة ببرامج التكوين وصناعة الكفاءات.

الفقرة الأولى: برامج التشغيل وفتح آفاق الإدماج

يشكل موضوع الإدماج في سوق الشغل من أهم التحديات التي تواجه مرتكزات الدولة الاجتماعية، وأبرز التوصيات التي مافئ المجلس الأعلى للحسابات يوجهها للحكومات المتعاقبة ويدق ناقوس الخطر حيالها، ولهذا الهدف تسعى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات عبر برامجها إلى فتح آفاق للإدماج في سوق الشغل وتشجيع المقاولات على التشغيل، وذلك عبر برامج؛ أهمها؛ برنامج إدماج، أولاً، برنامج تحفيز ثانياً، برنامج الإدماج المهني ثالثاً.

أولاً: برنامج إدماج

يهدف هذا البرنامج تمكين الشباب من حملة الشواهد من اكتساب تجربة مهنية أولى بالمقابلة، تساعد على الاندماج في الحياة العملية 2877، واكتساب خبرات ميدانية وتطبيقية تمكنهم من رفع مستوى القابلية في التشغيل، وكذا تعزيز تنافسية المقاولات المغربية من خلال إتاحة الفرصة لها لإقحام كفاءات وطاقات شابة في مواردها البشرية، دون أن تكون في وضعية إلزام بالتشغيل.

يجد هذا البرنامج أساسه القانوني في الظهير الشريف رقم 16.93.2878، المعدل والمتمم بمقتضى قانون رقم 14.101.101.14 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج 2879، الذي يهدف من خلال مقتضياته المساهمة في تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية وتعزيز تنافسيتهما وكذا مساعدة الحاصلين على شواهد في الولوج إلى سوق الشغل واكتساب خبرة ميدانية من خلال دعم الباحثين عن شغل لاسيما حاملي الشهادات الذين لا يتوفرون على تجربة مهنية من ولوج سوق الشغل، حيث ساهم البرنامج حسب تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية حول القانون 101.14، في تقليص مدة الحصول على فرصة عمل مستدامة من 12.8 أشهر كمتوسط بالنسبة للباحثين عن عمل الذين لم يستفيدوا من البرنامج، إلى 3.7 أشهر بالنسبة للمستفيدين من البرنامج.

يحمل هذا البرنامج في طياته مجموعة من المقتضيات يمكن عرضها على الشكل التالي:

(1) الفئة المستهدفة

2877 تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية حول مشروع قانون 101.14 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 16.93.2878 الصادر في 29 رمضان 1413 الموافق ل 23 مارس 1993 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، دورة أكتوبر 2014 ص 2
2878 الجريدة الرسمية عدد 4195 الصادرة بتاريخ 1 شوال 1413 الموافق ل 24 مارس 1993 ص 443
2879 الجريدة الرسمية عدد 6342 الصادرة بتاريخ 21 جمادى الأولى 1436 الموافق ل 12 مارس 2015 ص 1630

يستهدف هذا البرنامج من حيث أرباب العمل المقاولات التي تزاوّل نشاطا صناعيا أو تجاريا ومقاولات الصناعة التقليدية والمقاولات العقارية والخدماتية والاستغلالات الفلاحية والغابوية وكذا الجمعيات والتعاونيات. والملاحظ في هذا السياق على أن المشرع وسع من نطاق الاستفادة من هذا البرنامج ليشمل كذلك التعاونيات، وهو أمر محمود مادامت هذه الأخيرة تعنى بعلاقات الشغل، وملزمة باحترام مقتضيات مدونة الشغل 2880، وفي ظل تزايد الاهتمام بالاقتصاد التضامني والاجتماعي 2881، إلا أن الأمر لا زال قاصرا على أن يشمل جميع المقاولات المعنية بتطبيق مقتضيات مدونة الشغل، حيث تستثنى الشركات المدنية والنقابات من نطاق الاستفادة من هذا البرنامج. أما في ما يتعلق بالمستفيدين من جهة المتدربين فإن هذا البرنامج موجه للشباب الحاصلين على شهادة البكالوريا وما يعادلها، وأي شهادة للتعليم العالي، أو شهادة للتكوين المهني 2882، يستشف في هذا الإطار على أن المشرع وسع من دائرة المستفيدين من هذا البرنامج، إلا أن فئة من الشباب تبقى خارج هذه الدائرة ولا يخولها القانون الحق في الاستفادة من هذه البرنامج لعدم حصولها على الشواهد المذكورة آنفا، الشيء الذي قد ينتج عنه ارتفاع عدد الشباب في وضعية "NEET" 2883، مما يتطلب فتح المجال أمام هذه الفئة للاستفادة من هذا البرنامج، للحصول على تجارب ميدانية تساعد في الخروج من وضعية "NEET" والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، حتى بدون حصولها على شواهد.

(2) الامتيازات والالتزامات المقررة في هذا البرنامج

يخول هذا البرنامج مجموعة من الامتيازات للرب العمل، بغية تشجيعه على إدماج الفئات الشابة الباحثة عن العمل وعديمة الخبرة الميدانية، كما يفرض عليه مجموعة من الالتزامات حتى لا يصبح هذا البرنامج أداة في يد رب العمل يستغلها بطرق تؤثر على علاقات الشغل داخل المقولة وتعسف باستقرار العلاقات الشغلية 2884، تتجسد مجمل هذه الامتيازات بداية في تحمل الدولة

2880 ظهير الشريف رقم 1.03.194 صادر في 14 رجب 1424 الموافق ل 11 سبتمبر 2003 بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، الجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8 ديسمبر 2003 ص 3969 في مادته الأولى "تسري أحكام هذا القانون على الأشخاص المرتبطين بعقد شغل، ... وعلى التعاونيات والشركات المدنية ..."

2881 الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني والاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم والتطور في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها في تحقيق التنمية الاجتماعية. ويسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاه والنمو للجميع، بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال. ويرتكز الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الأسواق وتنتج سلعاً وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، موجز سياسات، العدد 4، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا منشور على الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/1324343?ln>

2882 الفقرة الأولى من المادة الثانية من ظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 الموافق ل 23 مارس 1993 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج،

جاء في الفقرة الثانية من نفس المادة على أنه "غير أنه يجوز خلال مدة معينة وبعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات المنصوص عليها في المادة 11 المكررة بعده قصر قضاء التدريب على الحاصلين على أصناف من الشهادات الذين تعترض صعوبات خاصة إدماجهم في الحياة النشيطة"

2883 يسري مفهوم "NEET" «Not in Education, Employment or Training» على الشباب الذين لا ينتمون إلى فئة التلاميذ أو الطلبة أو المتدربين في التكوين المهني، والذين يجدون أنفسهم في حالة بطالة أو عدم النشاط. وتتراوح الفئة العمرية لهؤلاء الشباب ما بين 15 و 24 سنة، وإن كانت في بعض الدول، تمتد إلى 29 سنة أو حتى 34 سنة، بحسب المعايير الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة. ظهرت تسمية NEET لأول مرة في المملكة المتحدة سنة 1999، لتغطي الفئة العمرية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة، والذين يوجدون خارج سوق الشغل دون أن يستفيدوا من إعانات البطالة. وبحكم تواجدهم خارج منظومة التعليم أو التكوين، لم تحظ هذه الفئة آنذاك واهتمام السلطات العمومية. ونظرا لكون مستقبل شباب هذه الفئة يكتنفه الغموض والهشاشة، خصوصا بسبب تعرضهم المخاطر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي انتهت السلطات البريطانية إلى ضرورة إعادة صياغة سياساتها العمومية تجاههم، من خلال إدماج مؤشرات تعكس واقعه بدقة أكبر. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، توسع الاهتمام بهذه الفئة ليطال دول أوروبية أخرى، وهو ما تجلى في تقارير الاتحاد الأوروبي ومؤسسة الاتحاد الأوروبي لتحسين ظروف المعيشة والعمل. وقد تجسد ذلك أيضا في إطلاق الاستراتيجية الأوروبية الضمان من أجل الشباب» سنة 2013.

شباب لا يشتغلون ليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين "NEET" أي أفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟ تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2023/73، ص 11

2884 "لاستقرار علاقات الشغل ثلاث أبعاد: الأول اجتماعي يمثلته الأجراء الذين يرون في استقرار علاقات الشغل وسيلة لحماية الاجر الذي له طابع معيشي، والثاني اقتصادي يمثلته أرباب المقاولات الذين يرون في الاستقرار استمرارا لمشروعهم الاستثماري والثالث سياسي تمثله الدولة من خلال ما يحققه استقرار علاقات الشغل من توفير الأمن السياسي كمنافح إيجابي كفيل بحفز الاستثمار واستقطابه"، يونس العياشي، استقرار علاقات الشغل في القانون الاجتماعي المغربي والمقارن، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال الرباط، سنة 2012/2011 ص 16

الكلية لمساهمات رب العمل والمتدرب برسم نظام التأمين الاجباري عن المرض، أي ان رب العمل يكون معفى من أداء المساهمات الملقاة على عاتقه اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2885، كما ان هذا الاعفاء يشمل اشتراكات المتدرب كذلك، وتحل الدولة محلهم في ما يخص التأمين الاجباري عن المرض فقط 2886 دون ان يكون له الحق أي المتدرب من الاستفادة من باقي خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبيل التعويضات العائلية ومعاش العجز والشيخوخة، كما أنه يستفيد رب العمل من الاعفاء كذلك من أداء رسم التكوين المهني عن المنحة التي يصرفها للمتدربين، ومن الضريبة على الدخل الممنوح للمتدرب. تحدد مدة التدريب في ما يخص هذا البرنامج في 24 شهر كحد أقصى، وفي حالة ما تم فسخ عقد التدريب الأول خلال الستة اشهر الأولى من ابرامها يمكن للمتدرب ان يستفيد من تدريب أخير لدى رب عمل اخر دون ان تتجاوز مدة التدريب 24 شهرا 2887، كما انه يستفيد رب العمل في حالة التشغيل النهائي، خلال أو عند انتهاء التدريب، من تحمل الدولة لحصته برسم الاشتراكات المستحقة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمدة اثني عشر شهرا 2888، والملاحظ في هذا السياق على ان مدة التدريب والتي تستمر حتى 24 شهرا مبالغ فيها، لطولها، وانعكاسها على قدرة المتدرب في الاستمرارية، بنفس الشغل وبمنحة قد لا تتجاوز 1600 درهم.

تلتزم المقاول المستفيدة من هذا البرنامج بإبرام عقد بينها والمتدرب عقد يسمى " اتفاقية التدريب بقصد التأهيل لممارسة التكوين من أجل الإدماج " ينص فيه على العمل المخصص للمتدرب 2889 والالتزامات المفروضة عليه ومدة التدريب الأسبوعية والاجازات السنوية التي له الحق فيها ومبلغ منحة التدريب المستحقة له والحالات التي يمكن انهاء عقد التدريب فيها 2890 وقد جاء في المادة السابعة من الظهير الموماً إليه انفا على انه " لا يترتب عنه أي أثر على هذا العقد الا بعد تأشير الإدارة عليه، والسؤال المطروح هنا من هي الإدارة التي تؤثر على هذا العقد كون النص القانوني جاء غامضاً في هذا الخصوص، هل الإدارة المكلفة بتفتيش الشغل، اذا ما نظرنا للمادة 13 والتي تنيط مهام مراقبة تطبيق هذا القانون للموظفين المكلفين بتفتيش الشغل، ام المقصود بالإدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، او ان الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات هي الإدارة المعنية بحكم تديرها لهذا البرنامج، والواقع يقول على ان التأشير يكون من اختصاص هذه الأخيرة.

كما يلتزم رب العمل بأن يسلم المتدرب نهاية مدة التدريب أو في حالة استخدامه بصورة نهائية قبل نهاية هذه المدة شهادة بانتهاء التدريب تتضمن بوجه خاص بيان نوع الخدمات والأعمال التي قام المتدرب بتنفيذها 2891، لما لهذه الشهادة من أهمية قصوى تساعد المستفيد من التقدم لمباريات ولوج مناسب شغل سواء في القطاع العام او الخاص، الا ان الملاحظ هنا على ان المشرع لم يرد جزاء لهذه المقتضى وانما اكتفى بالإشارة الي وجوبها فقط دون إقرار عقوبات مالية او إقرار الحق في التعويض عن عدم تسليمها، كما هو الأمر بالنسبة لشهادة الشغل والمنصوص عليها في مدونة الشغل المادة 722892، كما انه يبقى رب العمل ملزماً

2885 المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 الموافق ل 23 مارس 1993 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج

2886 جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى مكررة من ظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 الموافق ل 23 مارس 1993 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج على انه " بالرغم من جميع المقتضيات المخالفة فإن الاشتراكات المستحقة والمنصوص عليها في الفقرة أعلاه لا تمنح للمتدربين الا الحق في تعويضات التأمين الاجباري الأساسي عن المرض "

2887 المادة 4 من نفس الظهير

2888 الفقرة الثانية من المادة الأولى من نفس الظهير

2889 جاء في المادة 3 من نفس الظهير على انه لا يجوز تشغيل المتدربين الا في اعمال يكون من شأنها ان تتيح تأهيلهم لممارسة التكوين من أجل الإدماج

2890 المادة 6 من نفس الظهير

2891 المادة 8 من نفس الظهير

2892 جاء في الفقرة الأولى من المادة 72 من مدونة الشغل 65.99 على انه " يجب على المشغل، عند انتهاء عقد الشغل، تحت طائلة أداء تعويض، ان يسلم الأجير شهادة شغل داخل أجل أقصاه 8 أيام.

بتقديم الاقرارات والتصريحات بالمنح والأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على ان يترتب على كل إقرار يتضمن بيانات غير صحيحة تم على أساسها منح المنافع سقوط الحق في الاستفادة من هذه المنافع وارجاع رب العمل للمبالغ التي استفاد منها. ولعل أهم التزام ملقى على عاتق رب العمل المستفيد من البرنامج إلى جانب أداء منحة للمتدرب تتراوح ما بين 1600 في حدها الأدنى و6000 درهم كحد أقصى، هو إدماج ما لا يقل عن 60% من الأشخاص الذين استفادوا من التدريب تحت طائلة فقدان المنافع المنصوص عليها في حدود الفارق المتبقي لبلوغ نسبة 60%.

بلغت نسبة إدماج المستفيدين من برنامج التكوين من أجل الإدماج حسب تقرير نجاعة الأداء لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات السنة الماضية 2023، 67% ومن المتوقع ان تصل 70% سنة 2026، في حين تبقى الاحصائيات المرتبطة بالجهات، غير متوفرة ومعه تعذر علينا الحصول على ارقام متعلقة بعدد المستفيدين من هذا البرنامج في الجهات الجنوبية الثلاث وعدد المقاولات المعنية ونسبة الإدماج بها، والأكد ان هذا البرنامج يشكل احد اهم البرامج التي تشغل عليها الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات ويكرس بشكل كبير دورها في إرساء أسس الدولة الاجتماعية خاصة في الأقاليم الجنوبية.

ثانيا: برنامج تحفيز

يهدف برنامج تحفيز إلى تعزيز تنافسية المقاولات والاندماج في القطاع المهيكل عن طريق تشجيع المقاولات والجمعيات الحديثة النشأة على التوظيف ومساعدتها في الإقلاع الاقتصادي، حيث تستفيد المقاولات والجمعيات والتعاونيات التي تم خلقها حديثا من تحمل الدولة لحصة مساهمات أرباب العمل في الاشتراكات المؤداة عن أجرائهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذلك تحملها للحصة المتعلقة برسم التكوين المهني.

يخول هذا البرنامج للمقاولة الاستفادة في حدود 10 اجراء على الأكثر ولمدة 24 شهرا، ابتداء من تاريخ المصادقة على بروتوكول الاستفادة من طرف الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات وللاستفادة من هذا الإجراء، يشترط أن يكون الأجراء مرتبطين مع المشغل بموجب عقد شغل لمدة غير محددة وذلك خلال العامين الأولين ابتداء من تاريخ بداية النشاط، يكون المشغل ملزم بتقديم اشهاد على تاريخ بداية الاشتغال في حالة ما كان تاريخ بداية الاشتغال مخالف لتاريخ إحداث المقاولة.

يعفى كذلك الأجبر المستفيد من هذا البرنامج من الضريبة على الدخل لمدة 24 شهرا، كما ان الاستفادة محددة في حدود راتب شهري لا يتجاوز 10000 درهم.

ثالثا: برنامج الإدماج المهني

يستهدف هذا البرنامج المرشحوين الذين يواجهون صعوبات في الإدماج المسجلون في الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات منذ ما يفوق السنة والحاصلون على شهادة الاجازة او ما يفوق. حيث تستفيد المقاولة الحاضنة لهؤلاء المرشحوين في حالة توقيع عقد عمل لمدة غير محددة بعد انتهاء فترة التدريب من تعويض عن الإدماج يصل إلى 25000 درهم، وذلك بداية باختيار المرشحين من طرف المقاولة بناء على قاعدة معطيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات، وخضوعهم أي المرشحين لتكوين لمدة تتراوح بين 6 و9 أشهر في إطار عقد تدريب، مع أداء المقاولة تعويضا شهريا للمستفيد عن التدريب وادماجه بشكل نهائي في إطار عقد عمل لمدة غير محددة CDI.

الفقرة الثانية: برامج التكوين وصناعة الكفاءات

لا خلاف على الأهمية التي يحظى بها التكوين، باعتباره حجر الزاوية والمنطلق الأساس في بناء القدرات البشرية وتقليص البهوة بين متطلبات سوق الشغل وإمكانات الأفراد، ومع خلق فرصا اكبر للتشغيل وصناعة كفاءات محلية، تشكل موردا لا مادي للمقاولات ويعزز تنافسيتها، هذا ما تسعى إليه الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات عبر برامجها التكوينية، والتي يمكن

اجمالها في ما يلي؛ أولا التكوين التأهيلي " بناء على استثمارات المشغلين "، ثانيا، التكوين والملاءمة لفائدة القطاعات الواعدة، ثالثا، التكوين التعاقدى من أجل التشغيل.

أولا: التكوين التأهيلي " بناء على استثمارات المشغلين "

هو اجراء حكومي يهدف إلى انعاش الشغل وتحسين قابلية التشغيل لدى حاملي الشهادات من الشباب ويسعى إلى تكوين كفاءات قادرة على الاستجابة للاحتياجات المعبر عنها من قبل المشغلين، ويستفيد من هذا التكوين الباحثون عن عمل المسجلون لدى الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات من الحاصلين على شهادة البكالوريا على الأقل او الحائزين على شهادات التكوين المهني والذين هم في حاجة إلى إعادة توجيه إلى تكوينات تمكنهم من اكتساب المهارات المطلوبة من طرف المقاولات المستهدفة، ويقوم التكوين التأهيلي على دراسات استشرافية لمعرفة حاجيات السوق وتأهيل اليد العاملة لها بناء على استثمارات موجهة للمشغلين ويتكون مستفيدين في المجالات ذات الخصائص 2893، تساهم الدولة عن طريق الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات ب 30 درهم للساعة للمرشح الواحد كحد أقصى، في حدود 10000 درهم فالمجموع بالنسبة للمستفيد الواحد كحد أقصى، قد تصل هذه المساهمة في حدها الأقصى 18000 درهم في حالة ما كان يخص التكوين المهن الجديدة كمهن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات او توقع الاحتياجات في مجال التكوين التي تهم المشاريع الاستثمارية الجهوية والقطاعية.

تسهر على التكوين التأهيلي المؤسسات العمومية المتخصصة في التكوين المهني او التعليم العالي او الخاصة المرخص لها، مؤسسات التكوين المهني العامة او الخاصة المرخص لها، وكذا مكاتب الاستشارة في مجال التكوين، ويجب ان يتم انجاز التكوين في غضون سنة على الأكثر.

ثانيا: التكوين والملاءمة لفائدة القطاعات الواعدة

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير مؤهلات الموارد البشرية في القطاعات الواعدة ذات الأهمية، وإنجاح عملية التوظيف بها مع إيلاء الأهمية لحاجيات التكوين المستمر لفائدة الأجراء، حيث تساهم الدولة عن طريق الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات بمبالغ مالية 2894، تحدد في قطاع السيارات ما بين 22000 إلى 66000 درهم في حين تتراوح بالنسبة لقطاع علم الطيران والإلكترونيات ما بين 20000 و 60000 درهم، وبالنسبة لقطاع الخدمات عن بعد تصل مساهمات الدولة في حدها الأقصى 65000 درهم والادنى في 12000 درهم، تعتمد في ما يخص هذا البرنامج المؤسسات العمومية او الخصوصية وهيئات الاستشارة بما فيها الأجنبية كهيئات للتكوين.

ثالثا: التكوين التعاقدى من أجل التشغيل

هو إجراء حكومي يهدف من خلاله تكوين الباحثين عن الشغل إلى ملاءمة قدراتهم مع خصوصيات منصب عمل محدد، حيث تتقدم المقاول بطلب إلى الوكالة للاستفادة من التكوين وتختار بنفسها المؤسسة التي ستشرف على التكوين وتنتقي مرشحها المحتمل ادماجهم اما خلال فترة التكوين او بعدها وتساهم الوكالة في تمويل هذا التكوين في حدود 10000 درهم لكل مستفيد، ويكون المشغل ملزم تشغيل جميع المكونين الذي سبق أن اختارهم واستكملوا مراحل التكوين 100٪.

المحور الثاني: البرامج الهادفة للتمكين الاقتصادي

يمكن أن يعرف التمكين الاقتصادي على انه عملية تركز على تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على تحقيق السيطرة على حياتهم الاقتصادية وزيادة قدرتهم على كسب دخل مستدام وتحسين جودة حياتهم، بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر وعدم المساواة من خلال توفير الموارد والفرص المناسبة.

2893 سبق ان تم تكوين عديد المترشحين بمدينة العيون في تخصصات تعرف خصا في المنطقة من قبيل اللغة الفرنسية والمحاسبة وقد حققت هذه التكوينات أرقاما جيدة بإدماج اغلب المستفيدين في سوق الشغل، حسب ما صرح به السيد عبد الجليل الكاتب المدير الإقليمي للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات في لقاء مع بتاريخ 20 نونبر 2024 على الساعة 11:30 صباحا.

2894 تساهم الدولة في التكوين لمدة سنة على الأكثر في حدود 10.000 درهم لكل مستفيد

حيث تهدف هذه العملية إلى تعزيز القدرة على كسب العيش وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وتقديم الدعم والموارد للفئات المحرومة للاندماج في النشاط الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاقتصادية بين الجنسين أو الفئات المختلفة، من خلال تمكين الجميع من المساهمة في الاقتصاد المحلي والوطني، وذلك من خلال تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة داعمة للمقاولين والشركات الناشئة.

مما سبق وفي إطار بحثنا في مضامين البرامج الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي للأفراد والمقاولات، خلصنا إلى أنه يمكن أن توزع هذه البرامج إلى مجموعتين؛ أولى تهم البرامج الموجهة لدعم ريادة الأعمال والمقاولات، وثانية تتعلق بالبرامج الموجهة لاستقطاب ودعم المبادرات الفردية.

الفقرة الأولى: البرامج الموجهة لدعم ريادة الأعمال والمقاولات

يمكن أن تعرف ريادة الأعمال على أنها إنشاء مشروع جديد بإمكانيات محدودة نسبيا، وبشكل يعتمد أساسا على الابتكار والابداع، حيث أنه يمكن أن يكون هذا المشروع الريادي تقنية جديدة، أو خدمة جديدة أو منتجا جديدا يلبي رغبات لم تلب من قبل، ومن ثم خلق مكانها في السوق، وتوفير فرص عمل لصاحب المشروع الريادي أولا وللعاملين معه، بشكل يحقق أرباحا واثراء 2895. لهذا الهدف وبغية تحفيز حاملي الأفكار والمشاريع الريادية والمقاولات الصغيرة جدا والمقاول الذاتي، تشتغل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال برامجها على مواكبة هؤلاء المقاولين ودعمهم، وذلك عن طريق برنامج أنا مقاول، أولا وبرنامج أنا مقاول لينكس ثانيا، وبرنامج دعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاول الذاتي، ثالثا.

أولا: برنامج أنا مقاول

يهدف هذا البرنامج المبتكر الذي اختير له اسم "أنا مقاول"، إلى مواكبة 100.000 حامل مشروع ورائد أعمال ومقاول ذاتي ووحدات اقتصادية غير مهيكل ومقاولات صغرى، ترغب في الاندماج ضمن النسيج الاقتصادي المهيكل في أفق 2026، من خلال إحداث جيل جديد من الخدمات العمومية الموائمة للاحتياجات الخاصة لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين 2896. ويتضمن برنامج "أنا مقاول" مجموعة من التدابير والإجراءات التحفيزية الرامية إلى تيسير وتشجيع ريادة الأعمال، مع التركيز على دعم المقاولات الصغرى من خلال تقديم دعم استشاري وتقني يصل إلى 100,000 درهم لكل مقولة تحقق رقم معاملات بين مليون و10 ملايين درهم، وكذا مواكبة المقاولين الذاتيين بتوفير تكوينات في بناء القدرات وخدمات استشارية فردية لمدة ثلاث سنوات محاسبية، بالإضافة إلى دعم في الأنشطة المحاسبية والإدارية.

كما يسعى هذا البرنامج إلى تحفيز وتسهيل الانتقال إلى القطاع المهيكل من خلال تكوين وبناء القدرات، وتقديم خدمات استشارية في المحاسبة والإدارة، مع دعم إيجار يصل إلى 50% من تكلفة الكراء.

ثانيا: برنامج أنا مقاول لينكس

هي عملية تتضمن استهداف المقاولين الذاتي من جهة وربط الصلة بينهم وبين المقاولات في إطار شراكة رابح رابح من جهة أخرى، وتهدف أيضا هذه المبادرة إلى تشجيع الطرفان على العمل المشترك والتكميلي في نفس الأسواق مع تبادل المشورة والمعرفة وتطوير شبكات ذات النفع المشترك.

ثانيا: دعم مقاولات صغيرة جدا والمقاول الذاتي

على غرار حاملي المشروع تهتم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بالمقاولات الصغيرة جدا سواء أكانت قائمة أو قيد الإنشاء وذلك بهدف الرقي بها اقتصاديا ووضع خطة عمل من خلال وحدات التعلم المفتوح وورشات التكوين والتوجيه والتعريف بملتيقيات الوساطة (أنا مقاول لينكس) ومعرفة التدابير النشطة للتشغيل.

2895 الصبري محمد عبد الوهاب حامد بدر، ريادة الأعمال: المفهوم والنشأة والاهمية، مجلة كلية التربية، جامعة العريش، كلية التربية، المجلد 8، عدد 22، السنة 2022 ص 134

2896 الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 نونبر 2024 على الساعة 19:24 مساء

إطلاق برنامج "أنا مقاول" لدعم 100 ألف رائد أعمال وحامل مشروع MIEPEEC -

حسب تقرير نجاعة الأداء الخاص بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات فإن برامج دعم المقاوالت الصغرى والمقاوالت الذاتى تستهدف سنة 2024 ما يقارب 18000 مقاوله على ان يصل العدد إلى 30000 سنة 2025 و46000 مقاوله سنة 2026.

في هذا الصدد ويهدف دعم المقاوالت الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة، وتفعيلا للقانون الإطار رقم 03.33 بمثابة ميثاق الاستثمار 2897، صدر بتاريخ 12 يونيو مرسوم رقم 2.25.342 والمتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاوالت الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة 2898، بموجبه تم فتح الباب امام المقاوالت السالفة الذكر للاستفادة من منح للاستثمار. والمحددة في منحة خاصة بإحداث مناصب شغل قارة، ومنحة ترابية وأخرى خاصة بالأنشطة ذات الأولوية، تحدد بنسب متفاوتة حسب مبلغ الاستثمار، والملاحظ في هذا السياق إلى جانب تعدد شروط الاستفادة وتعقيدها، انه لم يتم اشارك الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومنحت صلاحيات تدبير هذا الدعم للمراكز الجهوية للاستثمار.

الفقرة الثانية: البرامج الموجهة لاستقطاب ودعم المبادرات الفردية

تشكل المبادرات الفردية نقطة انطلاق حقيقية لتحويل الأفكار إلى فرص عمل ومصادر واقعية لدخل محترم ومستقل، حيث يعزز من خلالها الافراد مشاركتهم الفاعلة في الدورة الاقتصادية وروح الابتكار والابداع، وطريق أساس نحو التمكين الاقتصادي وتحقيق الرفاه، لذلك تعتمد الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من خلال مستشاريها، وبرامجها على استقطاب حاملي المشاريع، وتنويرهم ورسم الطريق معهم بشكل عام، أولا، وعبر برامج خاصة مع متدخلين آخرين، برنامج من اجلك نموذجا، ثانيا.

أولا: استقطاب حاملي المشاريع

تسهر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على استقطاب الشباب حاملي المشاريع والتنقيب عنهم بغية وضعهم في مسار يؤهلهم لتحقيق إقلاع اقتصادي وذلك بداية من مقابلتهم مقابلة معمقة لتوجيههم ووضع خطة عمل رفقتهم ومواكبتهم في بناء فكرة المشروع عبر مستشارين متخصصين في المواكبة المقاولاتية وتطويرها كما تهدف مساعدتهم في البحث عن مصادر للتمويل وتبسيط الإجراءات الإدارية وتتبع مشاريعهم بعد انطلاقتها.

في هذا السياق رافقت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ازيد من 12300 حاملا لفكرة مشروع، سنتي 2022 و2023، وإعطاء انطلاقة قرابة 2728 نشاطا اقتصاديا وخلق ازيد من 4000 فرصة شغل 2899.

رابعا: برنامج من أجلك 2900

يهدف هذا البرنامج إلى تقوية فرص عمل النساء وتطوير المقاولة وثقافة المقاولة لدى النساء من خلال مواكبتهم في تسيير مشاريعهن والوصول إلى السوق والتمويل كما يهدف مواكبة النساء وتكوينهن على المستوى الترابي من أجل تحسين خبرتهن ومهارتهن في مجال المقاولة وتقليص الفوارق المجالية، حيث يستهدف هذا البرنامج النساء والفتيات في وضعية صعبة والمنحدرات من اوساط هشّة، والنساء حاملات افكار مشاريع او مشاريع مدرة للدخل.

حسب تقرير نجاعة الأداء الخاص بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات فإن عدد المقاوالت المنشأة في إطار برنامج من أجلك كان في حدود 5 مقاوالت سنة 2022 ليصل إلى 600 مقاوله سنة 2023 ويتوقع ان يحافظ على هذا الرقم إلى حدود 2026

2897 الجريدة الرسمية عدد 7151، بتاريخ 17 جمادى الأولى 1444 الموافق ل 12 ديسمبر 2022 ص 7900

2898 الجريدة الرسمية عدد 7418، بتاريخ 7 محرم 1447 الموافق ل 3 يوليوز 2025 ص 4897

2899 مقال منشور على جريدة ecoactu، تم الاطلاع عليه 2 يناير 2025 على الساعة 20:39

<https://ecoactu.ma/anapec-24000-initiatives-entrepreneuriales>

2900 تم وضع هذا البرنامج من طرف جمعية تطوير التعليم والتكوين بالخارج بتمويل من التعاون الانمائي البلجيكي

خاتمة:

إن الرهان على دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في هذا الإطار ليس مجرد خيار استراتيجي، بل هو جزء لا يتجزأ من التزام الدولة ببناء مجتمع أكثر عدلا وإنصافا، حيث يكون لجميع المواطنين فرصة للإسهام في التنمية والاستفادة من ثمارها، من هنا، تبقى الوكالة حجر الزاوية في تعزيز دولة الرعاية الاجتماعية، وتمثل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة وإرساء أسس الدولة الاجتماعية، من خلال مقاربتها الشمولية التي تستهدف تحسين القابلية للتشغيل وتعزيز التمكين الاقتصادي. حيث تعمل الوكالة على تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، مما يساهم في تقليص معدلات البطالة وفتح آفاق أوسع للشباب والنساء على وجه الخصوص، كما تسهم الوكالة في تمكين الفئات الهشة من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وهو ما يعد خطوة أساسية في تعزيز التماسك الاجتماعي والرفع من جودة الحياة.

إن جهود الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تتماشى مع رؤية الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما يظهر جليا في التركيز على إرساء ثقافة ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة باعتبارها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن تحقيق الأهداف التي تسطرها الوكالة، يتطلب تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين من القطاعين العام والخاص، فضلا عن ضرورة التقييم المستمر لهذه البرامج لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

❖ لائحة المراجع:

❖ النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية

✓ النصوص التشريعية والتنظيمية

- الظهير الشريف رقم 1.00.220 الصادر في 2 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 5 يونيو 2000، بتنفيذ القانون رقم 51.99 القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
- الظهير الشريف رقم 1.03.194 الصادر في 14 رجب 1424 الموافق لـ 11 سبتمبر 2003، بتنفيذ القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، الجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8 ديسمبر 2003.
- الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان 1432 الموافق لـ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة في 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليوز 2011، ص. 3600.
- الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 الموافق لـ 23 مارس 1993، المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، المعدل والمتمم بمقتضى القانون رقم 101.14.

✓ الاتفاقيات والمواثيق الدولية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

✚ المؤلفات والمقالات والدراسات الأكاديمية

- أوامن، عبد الواحد، «بناء الدولة الاجتماعية في سياق مطالب الحركات الاجتماعية، من حركة 20 فبراير إلى حراك الهامش»، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: *الدولة الاجتماعية في المغرب: دلالات المفهوم وتجلياته في البرامج والسياسات العمومية*، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، شتنبر 2023.
- الصيرفي، محمد عبد الوهاب حامد بدر، «ريادة الأعمال: المفهوم والنشأة والأهمية»، مجلة كلية التربية، جامعة العريش، كلية التربية، المجلد 8، العدد 22، سنة 2022.

- خواصي، عبد الواحد، «الدولة الاجتماعية وإشكالية الربط الاجتماعي في السياق المغربي»، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: *الدولة الاجتماعية في المغرب: دلالات المفهوم وتحدياته في البرامج والسياسات العمومية*، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، شتنبر 2023.
- العياشي يونس، *استقرار علاقات الشغل في القانون الاجتماعي المغربي والمقارن*، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، الرباط، 2011-2012.

➤ التقارير والدراسات المؤسسية

- تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية حول مشروع القانون رقم 101.14 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 رمضان 1413 الموافق لـ 23 مارس 1993، المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، دورة أكتوبر 2014.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين: «NEET» أي أفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟، إحالة ذاتية رقم 2023/73.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، *الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية*، موجز سياسات، العدد 4.

- <https://digitalibrary.un.org/record/1324343?ln>

📄 الندوات والمحاضرات والدروس

- إرساء الدولة الاجتماعية: المتطلبات والإكراهات»، موضوع ندوة علمية نظمها وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، واحتضنها المعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط في دورته الثامنة والعشرين، 12 يونيو 2023.
- أوريد، حسن، *رهانات الدولة الاجتماعية في المغرب الراهن*، درس افتتاحي لماستر الأداء السياسي والمؤسسي، 16 دجنبر 2021.

📡 المصادر الإلكترونية

- الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، «إطلاق برنامج أنا مقاول لدعم 100 ألف رائد أعمال وحامل مشروع»، تاريخ الاطلاع: 20 نونبر 2024، الساعة 19:24.
- موقع جريدة EcoActu.ma، مقال حول الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات «ANAPEC» والمبادرات المقاولاتية، تاريخ الاطلاع: 2 يناير 2025، الساعة 20:39.

<https://ecoactu.ma/anapec-24000-initiatives-entrepreneuriales>

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



EuroPub
Directory of Academic
and Scientific Journals

دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



Scilit
Structuring
information
for literature

منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



Dimensions
A Digital Science Solution

قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



Eurasian
Scientific
Journal
Index
www.ESJIndex.org

قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



ReadCube
Research discovery
and reference
management platform

منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER

منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



Semantic Scholar
AI-Powered
Research Discovery

منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



BASE
Bielefeld Academic Search Engine

محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



Scientific Research
An Academic Publisher

مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



ZDB
Zeitschriftendatenbank

ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمقنوج.



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروف : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية و السياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com

مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع